المصطلح اللّساني العربي بين الترجمة والتعريب

أ. إيمان قليعي
ج. حسيبة بن بوعلي–الشلف–♥

تاريخ الإرسال: 2018.04.30 تاريخ القبول: 2018.05.03

الملخص: أصبح البحث في المصطلحات يأخذ أهمية في ظرف يعجّ بالمتغيرات والابتكارات التي لا تتوقف، وذلك نتيجة التطوّر الهائل الذي شهدته اللسانيات العربية بمختلف اتجاهاتها ونظرياتها بسبب تنامي حركة الترجمة والتعريب التي خلفت وراءها زخما هائلا من المصطلحات اللسانية، لذلك تمحور بحثي عن الفوضى التي تعصف بالمصطلح اللساني ما جعل هذا المصطلح عرضة للاختلاف والأخذ والرّد بين المترجمين واللسانيين، بحيث أصبحنا نجد للمصطلح الأجنبي الواحد مقابلات عديدة ما جعل الدارسين يختلفون على ترجمة المصطلح الواحد على مقابل واحد ومفهوم واحد.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، اللسانيات، الترجمة، المصطلح اللساني، تعريب التعددية المصطلحية.

Summary: The research of terminology has become important in an atmosphere full of variables and innovations that do not stop, as a result of the tremendous development witnessed by Arab linguistics in different directions and theories because of the growing movement of translation and Arabization, which left behind a huge momentum of linguistic terms, so my research focused on the chaos that flatters the term This term has become subject to divergence, acceptance and response between translators and linguists, in which we find various

♥ imane.kolei@gmail.com

names for one single foreign term, which made the scholars differ in the translation of the term one against one and one concept.

Keywords: Term, Linguistics, Translation, Linguistic Term, Arabization, Multiplicity of Terminology.

مقدمة: إنّ الإلمام بالمصطلحات ومعرفة مفاهيمها يعدّ شرطا أساسيا في إتقان العلم والدراية به، إذ ليس هناك علم دون قوالب لفظية تعرف به، وهي التي تشكل سجله الاصطلاحي[1] ولذلك يُعدّ من أهم الموضوعات المحورية التي تطرح في الساحة العلمية هاجس المصطلح وعلاقته المتشعبة بالعلوم الوافدة، وبين المصطلح الوافد والمصطلح المقابل الرّافد المؤسّس لأي علم من العلوم هوّة تتّسع وتضيق بقدر قوّة الترجمة أو التعريب، ولعلّ المصطلحيّة قد خطت خطوة رائدة في هذا المجال حين قنّنت وضبطت مقاييس المصطلح، ولكنّه من العسير أن يجتمع اللّسانيون على حرف واحد، وهذا من سنن الاختلاف اللّغوي، فإنّ بعض اللّسانيين يرى أنّ الترجمة تفي بالغرض المنشود والبعض الآخر يرى التعريب سبيلا للتأويل وفهم الكلام الوافد، وبين هذا وذاك يضيع طالب العلم بين وفرة مصطلحيّة ومعجميّة لا تكاد تتّفق إلا في مواضيع يسيرة.

الإشكالية: على ضوء ما قدّمنا له يمكن أن تتراءى لنا أسئلة جوهرية من أهمّها: ما هو السبيل الأنسب لنقل المصطلح اللّساني؟ وما هي شروط السبيل وآلياته؟ وهل يمكن أن يتّفق علماؤنا على تقييس يجعلونه حدّا فلا يزيغ عنه إلاّ القاصي؟ وهل يمكن بحق أن يكون هناك حدّ علمي موضوعي يجمع المترجمين على كلمة سواء؟ ما الفرق بين الترجمة والتعريب؟ لماذا لا نسلك السّبيلين معا؟ لماذا لا يكون لكلّ منهما حظّ من النّقل بشروط تشترطها هيئات مختصّة؟ والسؤال الأهم: متى ننتقل من مساءلة المصطلح إلى مساءلة العلم والمعرفة؟

مفهوم المصطلح لغة: للبحث عن المعنى اللّغوي لكلمة "مصطلح" ورد في لسان العرب لابن منظور "صلح" الصّلاح ضدّ الفساد، وصلح، يصلح صلاحا وصلوحا

وهو صالحٌ وصليحٌ، ورجل صالحٌ في نفسه من قوم صُلحاء وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه، والصلح تصالح القوم بينهم والصّلح السّلم، وقد اصطلحوا وصالحوا وأصلحوا وتصالحوا مشدّدة الصّاد، قلبوا التّاء صادا وأدغموها في الصّاد بمعنى واحد[2]، لذلك فكلمة مصطلح مأخوذة من المادة اللّغوية (صلح) الدالة على صلاح الشيء وصلوحه أي أنه نافع، ففي معجم الوسيط الشيء "صلح الشيء" الشيء كان نافعا أو مناسبا يُقال: هذا الشيء يصلح لك[3]، فبناءً على ما تقدّم نجد أنّ المعنى المتواضع عليه في المعاجم القديمة هو الاتفاق والتواضع واصطلح القوم "تصالحوا"، بمعنى وقع بينهم صلح، فالتّاء بمعنى التّشارك والاشتراك.

والجدير بالذكر أنّ الفعل يصطلح لم يأتِ ذكره في القرآن الكريم، ولكن الفعل "صلح قد شاع ذكره في كتاب الله العزيز، وهذه بعض المواضيع التي جاء فيها فعل (صلح) في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[4] وقوله جلّ ثناءه ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[5]، وقوله تعالى أيضا ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.[6]

مفهوم المصطلح اصطلاحا: إنّ المعنى الاصطلاحي لكلمة مصطلح ناتج عن اجتماع النّاس وتفاهمهم على تسمية الشيء، فيعرفه معجم الوسيط أنه: 'هو اتّفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته[7]، كما قد عرّف الجرجاني المصطلح في كتابه التعريفات على أنه "إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"[8] وقد عرّفه رفاعة الطهطاوي بقوله: "هو الكلمات المتّفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التّخصص[9]، لذلك فقد أخذ المصطلح تعريفات عديدة فقد عرّفه الجاحظ في كتابه البيان والتبيين على أنه: "تحيّز تلك الألفاظ لتلك المعاني[10] والمفاهيم ولا يحدث هذا التحيّز إلا باتّفاق قوم

مختصّين على تسمية الشيء باسم ينقل عن موضعه الأول[11] مما يؤدي إلى تبيين معنييه اللغوي والاصطلاحي.

إذن المصطلح كما يعرفه أحمد أبو حسن: "هو عبارة عن كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالاتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تطوّرات فكرية وتسميتها في إطار معيّن تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما".[12]

فمن خلال ما تقدّم نلاحظ أنّ المتداول والشائع بين العلماء والدارسين أنّ تعريف المصطلح يعني الاتفاق جماعة على أمر مخصوص وهذا الاتفاق والتواطؤ أو التصالح يتم بين جماعة فإن قام بين جماعة الفقهاء على مسائل الفقه نتج عنه المصطلح في الفقه، وإن كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحا نحويا[13]، وإن تم بين اللسانيين على مسائل تتعلّق باللسانيات نجم عنه مصطلح لساني وقل ذلك في سائر العلوم والمعارف.

علم المصطلح: يعرف علم المصطلح بأنه: "العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللّغوية التي تعبر عنها، أو لفظ موضوعي يؤدي معنى معيّنا بوضوح ودقة"[14]، ومادام المصطلح هو في أول أمره عبارة عن لفظ **دال (Signifier)** ومدلول **(Signifiant)** فإنه يتأثر بدوره بهذا التغيّر الذي يصيب بنية الكلمة، غير أنّ هذا الأمر لا يمكن أن يُطلق على اللّغة كلها فليس كل شيء في اللغة يتغيّر، بل إنّ هناك ما يثبت على حاله، لأن الذي يتغيّر في اللغة باستمرار هو بنيتها التركيبية، لأنّ البنية التركيبية من صنع المتكلّم، وهو مهندسها. [15]

المصطلح اللساني: هو ذلك المصطلح الدال الذي يعبر عن مفهوم لساني (لغوي) بطريقة موضوعية علمية دقيقة بعيدا عن الذات، فإذا كان المصطلح رمزا لغويا محدد لمفهوم ما في مجال علمي ما، فإنّ المصطلح اللساني يحدد هوية المصطلح باعتباره تقييدا له يكون لسانيا يمكن أن يكون مظلّة بحثية تضم تحت جناحها أعمالا علمية تبحث في المصطلحات اللسانية لا في المصطلحات العامة[16] وهذا يعني أنّ

المصـطلح اللســاني مرتبط بحقل علم حديث ألا وهو علم اللســان (اللســانيات) الذي يتمثل في الدراســة العلمية والموضــوعية للســان البشــري، وعندما نقول العلمية والموضـوعية فنقصـد بالعلمية نسـبة إلى العلم، وهو بوجه عام المعرفة وإدراك الأشـياء والحقائق على ما هي عليه وبوجه خاص دراسـة ذات موضـوع محدد وطريقة ثابتة[17]، أما الموضوعية نسبة إلى الموضوعي، وهو مشتق من الموضوع، أي كل ما يوجد في الأعيان والعالم الخارجي في مقابل العالم الداخلي أو الذات، لذلك فالدراسة العلمية هو البحث الذي يستخدم بأسلوب علمي قائم على الملاحظة والاستقراء والتجريب والدقة، لذلك فمصــطلح اللســاني اتّســم بصــفة العلمية ليس لكونه علميا في حدّ ذاته، وإنّما للظروف التي تمت فيها صــياغته، فهو يتأرجح بين ما هو معرب، دخيل، مترجم، **فالمصطلح المعرب** وهو الذي يُنقل إلى العربية بلفظه الأجنبي ويخضع للوزن العربي، أي صـبغ الكلمة الأجنبية صـبغة عربية مع إجراء بعض التغييرات عليه، إما بالزيادة أو النقصــان أو بإبدال بعض حروفه **مثل مصــطلح ســانكرونية** التي نقلت إلى اللغة العربية **Synchronique** فأضيف لها "ال" التعريف وياء النسبة وتاء التأنيث.

أما المصــطلح الدخيل: هو المصــطلح الذي دخل اللغة العربية من لغات أخرى دون أن يحدث له تغير في بنيته الأصــلية **مثل مصــطلح الأنغويســتيك** المنقول عن L'linguistique لذلك سمّى القدماء الظاهرة العامة دخيلا وخصّوا قولبة اللفظ الدخيل بمصطلح التعريب.[18]

أما فيما يخص **المصـطلح اللسـاني المترجم:** المقصـود به المصـطلح الذي "دخل إلى الدرس اللسـاني العربي عن طريق الترجمة باعتبارها نقلا للمفاهيم المسـتجدّة على سـاحة اللسـانيات خلال القرن العشـرين"[19]، مثل مصـطلح اللسـان المترجم عن كلمة Language، ومصــطلح البنية المترجم عن الكلمة الأجنبية Structure ومصــطلح سمة Sign والأيقونة Icone... وغيرها من الأمثلة.

شروط وضع المصطلح: إنّ مسألة وضع المصطلح ليست بالأمر الهيّن، فهي تحتاج إلى معرفة واسعة وشاملة للغة العربية والنظريات اللسانية الحديثة، بحيث يقول "أحمد عزوز" "ليس من اليسر كما هو متداول ومتعارف عليه أن يتّفق الدارسون على تعريف دقيق لمصطلح من المصطلحات أو كلمة من الكلمات وبخاصة إذا تعلّق الأمر بمفاهيم حديثة الظهور والاستعمال[20]، لذلك ليس اتّفاق العلماء على تعبير لهذه اللفظة على ذلك المعنى كفيلا لأن يصبح مصطلحا، بل يجب توفره على شروط وضوابط تحكمه، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تفادي تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على المشترك.
- وجود علاقة ومشاركة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.[21]
- أن يقرّه فريق من العلماء من أصل الاختصاص.

لذا تناول الباحثون ومن بينهم "أحمد مطلوب" إيجاد شروط لوضع المصطلح ضمن عوامل أربعة هي:

1- اتّفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية.
2- اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأولى.
3- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي.
4- الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد.[22]

– لذلك ينبغي عند وضع المصطلح أن لا نتّخذ ألفاظا لغوية شائعة الدلالة والاستعمال التي تجعله عرضة للالتباس وذلك بتجنّب الألفاظ الغريبة والشاذة.

– يجب أن يكون المصطلح في غاية الوضوح، وروده في سياق النظام الخاص بفرع محدد ومعيّن[23]، أي أن يكون المصطلح محددا ودقيقا في تعبيره عن المفهوم الذي يشير إليه أي لا يتعدّى على مفهوم آخر لمصطلح ما.

– البحث في الكتب العربية القديمة عن اصـــطلاح متداول للدلالة على المعنى المقصـــود ترجمته، ويشـــترط في هذه القاعدة أن يكون اللفظ الذي اســـتعمله القدماء مطابقا للمعنى الجديد، مثال: الجوهر Substance[24]

– ينبغي أن يكون واضـــع المصـــطلح على قدر كبير من الاطلاّع على القوانين المؤثرة في بناء المصـطلح كمفهوم المصـطلح، نشـأته وارتباطه بغيره ومدى قدرة اللفظ على حمل ذلك.

– كما يجب النظر إلى المدلول العلمي للمصـــطلح الأجنبي قبل معناه اللغوي فكثيرا ما لا يكون واضـــع المصـــطلح الأجنبي موفقا كل التوفيق في اختياره، وعندئذ سيميّز المقابل العربي الغموض والإبهام.

علاقة علم المصطلح باللسانيات: إن علاقة علم المصطلح باللسانيات هي علاقة اسـتلزامية، بإعتبار أن علم المصـطلح علم مشـترك بين عدة علوم لغوية وغير لغوية ومن بينها اللّسـانيات، حيث انه إذا كان علم المصـطلح هو الدراسـة العلمية للمفاهيم والمصـطلحات التي تعبر عنها في اللغات الخاصـة بالعلوم أو مختلف الفنون، وكانت اللّسانيات هي الدراسة العلمية للغة البشرية، وهي تعنى بذلك بوصف بنية اللّغة على اختلاف مستوياتها، الأصوات والكلمات والتراكيب، فإن العلاقة استلزامية بينهما تظهر في عدم امكانية بناء المصـطلح (الذي هو كلمة مفردة أو مركبة) في اللغة المسـتهدفة في غياب قواعد بناء الكلمة التي هي موضـــوع علم اللســـانيات، كما تظهر العلاقة بينهما كذلك أكثر في كون علم المصـــطلح أحد فروع اللّســـانيات التطبيقية التي تعنى بحل المشـكلات اللغوية، وتعتمد بالدرجة الأولى على اللّسـانيات في حلها، وبخاصـة إذا كان المشـكل مرتبطا ارتباطا مباشـرا بمسـألة اللغة، التي تعد موضـوعا للسـانيات فنقص المصـــطلح أو البحث في طرائق توليده في اللغة من اللغات من المشـــكلات اللغوية التي تواجهها اللغة أمام ضـــرورة التعبير عن متطلبات العصـــر، وعلى هذا الأساس فإنّ من شـأن اللّسـانيات أن تزوّد علم المصـطلح بطرائق توليد المصـطلحات

في اللغة المستهدفة من خلال ما تسمح به هذه اللغة من قواعد فالاشتقاق، أو التعريب أو الترجمة وغيرها مما يسهل على علم المصطلح التعامل مع المصطلحات الأجنبية الوافدة، ترجمة وتعريبا وتهذيبا، ويمكن بهذا عدّ العلاقة بين علم المصطلح وعلم اللغة أو اللّسانيات علاقة الجزء بالكل باعتبار علم اللسانيات يمكن أن يمثل جزءا من علم أشمل هو علم المصطلح.

ويتضح من ذلك كله أن علم مصطلح علم مشترك بين علم المنطق والوجود واللّسانيات، والسيميائيات، والتوثيق والحاسوب، والمعجمية، إضافة إلى علوم التخصص التي تدرس مصطلحاتها، ولكي يتمكن الباحث من الولوج إلى حصّن علم المصطلح والتمكن منه، لابد من فتح أبواب الحصّن السبعة مرة واحدة التي ذكرناها آنفا.[25]

إشكالية المصطلح اللساني: ما دمنا في سياق الحديث عن المصطلح اللساني يجدر بنا التسليم أنّ المصطلح اللساني في ثقافتنا المعاصرة يواجه فوضى عارمة أثناء تعامله مع المتصورات الغربية، وهذا ما جعله عرضة للاختلاف والأخذ والرّد بين المترجمين واللسانيين العرب، بحيث أصبح معظم الدارسين يترجم المصطلحات بما يملي عليه ذوقه ومنهجه دون الالتفات إلى توحيد المصطلحات أو مراعاة شيوعها وموافقتها لخصائص العربية ويمكن إجمال هذه المشكلات فيما يلي:

التعدّد: إن مسألة تعدّد المصطلحات من أكبر المشكلات التي تثير اضطرابا متزايدا بسبب عدم استقرارها على مصطلح واحد، وقد يؤدي عدم توحيدها إلى الوقوع في التناقض والخطأ أحيانا[26]، بحيث أصبحنا نجد ألفاظا قد تجاوزت مسمّياتها أكثر من ثلاث وعشرين لفظة **كمصطلح اللسانيات نفسه**[27]، الذي تعدّدت تسمياته إلى: **الألسنية فقه اللغة، علم اللغة، علم اللسان، اللسانيات، اللسانية، علم اللسانيات** ... الخ.[28]

حداثة علم المصطلح في العربية: وذلك لأن: "أهم الأسباب التي أدّت إلى نشوء المشكلات في المصطلح حداثة هذا العلم في العربية، لأن العرب لم يشتغلوا بهذا العلم الحديث إلا في أواسط هذا القرن أو قبل ذلك بقليل، بدءًا بكتابات المرحوم "إبراهيم أنيس" وأقرانه"[29]، فجاءت اجتهادات في إطار ترجمة وتعريب المصطلحات متأخرة نوعاً ما أي بعد دخول العديد من الألفاظ الأجنبية إلى العربية وعليه تجلّت محاولات البعض في وضع مصطلحات عربية تتميّز بالتّشتت والفردية.

الاجتهادات الفردية: فلربّما عدم شيوع المصطلحات يعود إلى فردية الجهود وعدم تفعيلها وإلى عدم قيام الهيئات والمجامع بنشرها، كما انه يمكن أن تعود إلى ضعف في المصطلح بحمل مستخدميه لا يقتنعون به، فيبحثون عن مصطلح آخر يرون أنه يمكن أن يؤدي ما لا يؤديه المصطلح الأول[30]، لذلك "فبدلا من تظافر الجهود في خدمة المصطلح، نجد التناحر والتباعد وسيادة النزعة الفردية، وتغليب الأنا في العلوم المختلفة ومن ضمنها المصطلح"[31] وهذا ما يدل على أنّ الوضع المصطلحي الراهن لا يراعي في مجمله المبادئ الأساسية لعلم المصطلح.

تعدّد اتّجاهات وضع المصطلح: لقد تعدّدت مصادر وضع المصطلح (مجامع لغوية، وعلمية، وهيئات ومنظمات اتحادات علمية ومهنية وصناعية)، وافتقار عنصر التنسيق بينها، فبالرغم من وجود مكتب التنسيق التعريب في العالم العربي بالرباط وتنظيم الكثير من المؤتمرات حول التعريب والندوات اللسانية، إلا أنّ الدراسات اللّسانية في العالم العربي لازالت تتخبّط في مشكلة وضع المصطلح اللساني الملائم للمصطلح الأجنبي، ويتجلّى ذلك في التضارب المصطلحي بشكل واضح في المنتديات والمؤتمرات اللسانية لأنّ معظم الدارسين صار يفضل ما استعمله هو دون الالتفات إلى توحيد المصطلحات أو مراعاة شيوعها أو موافقتها لخصائص العربية.[32]

الالتباس وعدم الدقة: الالتباس وعدم الدقة يُعدّان من المشكلات التي طالما عانى منها المصطلح وأثّرت في مسيرته تأثيرا واضحا[33]، لذلك فيعود افتقار الدقة في وضع

المصـــطلح لعدم فهم ما يعبر عنه **كاســـتخدام مصـــطلحات قديمة بمعنى جديد مما يؤدي إلى اللبس بين المعنى القديم والمعنى الجديد.**

*** لغة المصـدر:** البعض ينطلق من المصـطلح الفرنســي لكونه على دراية باللّغة الفرنســية، والبعض ينطلق من اللّغة الإنجليزية، وقد ينطلق آخرون من اللّغة الألمانية أو الروسية، وبهذا يتعدّد المصطلح للمفهوم الواحد بسبب اختلاف لغة المصدر.

– غياب إستراتيجية واضـحة أو عدم إتّباع منهج واضـح لوضـع المصـطلح الملائم وهذا ما يؤدي إلى عشوائية انتقال المصطلح واستعماله.

خاتمة: ولعل ما نخلص إليه ممّا سبق، جملة من النّتائج التي نعدّها حلولا لمشكلة المصطلح اللّساني:

– ضـرورة وضـع مصـطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضـمون الواحد في الحقل الواحد.[34]

– إنشـاء المؤسـسـات الخاصـة بالترجمة والتعريب لنقل الفكر الأجنبي إلى اللغة العربية.

– المبادرة بإنشـاء جمعية علمية تعنى بالمصـطلح العلمي، ولاسـيما المصـطلحات اللسانية بإشراف اتّحاد مجامع اللغة العربية.

– التعريب عند الحاجة وتفضـيل الكلمات العربية الفصـيحة الشـائعة على الكلمات المعرّبة.

– عقد مؤتمرات وندوات علمية لمعالجة المشـكلات التي تتعلّق بعلم المصـطلح مثل: مسائل النظرية والمنهجية وغير ذلك.

– ضـرورة إثراء اللغة العربية في حقل المصـطلحات العلمية بإصـدار المعاجم العلمية الموحدة أو المجلات العلمية المتخصصة.

– تنسيق التعاون الدولي في حقل المصطلحات وتبادلها وتبادل المعلومات عنها.

– استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بما فيها النحت الاشتقاق، التعريب، الترجمة.

– العمل على الإكثار من اللقاءات العلمية بين القائمين بتدريس المواد العلمية.[35]

– تشجيع البحوث العلمية في النظرية لعلم المصطلحية، ووضع مصطلحات وتوثيقها وعقد دورات تدريبية في هذا الحقل.

– العمل على وضع معجم اصطلاحي خاصب يوحد الجهود الفردية والجماعية ويضع قواميس مشتركة ومقبولة من قِبل المترجمين والباحثين العرب.

– الدعوة على تكوين اشتراك مختصين في وضع المصطلحات، لاسيما الاصطلاحيون واللغويون والاختصاصيون والمترجمون والإعلاميون حتى يصبح وضع المصطلح تخصصا لا هوية محببا.[36]

– قبول ما يصدر عن المجامع اللغوية من مصطلحات، وما تعتمده الجامعات والمؤسسات، ووضعه بين أيدي الدارسين والطلبة.

– الكف عن محاولات التسابق إلى وضع المصطلحات والعودة إلى الدرس اللساني القديم في العربية للاستفادة من جهود القدماء.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار الفكر، بيروت، (د ت)، مادة (صلح).

2. ابن منظور، لسان العرب، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت، لبنان، د ط 1988، المجلّد الثالث.

3. أحمد أيوب حسن، مدخل إلى علم المصطلح، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع 60– 61، 1989.

4. أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، اتحاد العرب دمشق، 2002.

5. أحمد مطلوب، بحوث لغوية، دار الفكر، ط 1، 1987، عمان.

6. إيمان السعيد جلال، المصطلح عند رفاعة الطهطاوي بين الترجمة والتعريب، مكتبة الآداب، ط 1 2003، القاهرة.

7. الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي مصر، ط 7، 1418 هـ- 1998م، ج 1.

8. سمير شريف الشيتيه، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديثة، ط 2، 2008 إربد، الأردن.

9. الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة القرآن، ط 1، 2003، القاهرة.

10. عبد الجليل مرتاض، اللغة والتواصل، دار هومة، الجزائر، 2000.

11. عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي وآليات صياغته، مجلة العلامات مج 8، ج 2، النادي الأدبي بجدّة، السعودية.

12. عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات عربي- فرنسي، فرنسي- عربي مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984.

13. عز الدين البوشيخي، قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رقم 24، سلسلة ندوات ومناظرات (وجدة)، ط 1 1988.

14. على القاسمي، مقدمة في المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية مكتبة لبنان ناشرون، ط1 2008، بيروت لبنان.

15. علي القاسمي، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها مجلة اللسان العربي، مجلة 18، ج 1 1980، الرباط.

16. علي جمعة محمد، المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1 1996، القاهرة.

17. عوض محمد القوزي، المصـطلح النحوي، نشـأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 983.

18. محمد أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية دمشق، م 8 ج 4.

19. محمد رشـاد الحمزاوي، العربية والحداثة أو الفصـاحة فصـاحات، منشـورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس 1982.

20. محمود السـعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار الفكر العربي د ط، القاهرة العدد 1، ج 1، 1997.

21. محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، الكويت، 1973.

22. مصـطفى صـالح حيادرة، من قضـايا المصـطلح اللغوي العربي، الأردن عالم الكتب الحديث، ط 1 2003، ج 1.

23. مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح العربي، الكتاب الثالث عالم الكتب الحديث الأردن، ط 1، 2003.

24. مصـطفى طاهر الحيادرة، من قضـايا المصـطلح اللغوي العربي، الكتاب الثاني، عالم الكتب الحديث الأردن، ط 1 2003.

25. معجم الوسيط، دار الأمواج، بيروت، ج 1 و2، 1990.

26. منذر عياشـي، اللسـانيات والدلالة، مركز الإنماء الحضـاري، حلب، ط 1،1996.

27. يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجح، مدخل نظري إلى المصطلحات، دار مؤسسة السلان دمشق، سوريا، ط 1، 2007.

28. يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم، مدخل نظري إلى المصطلحيات، دار رسلان، دمشق 2009.

الهوامش:

[1]– ينظر: عز الدين البوشيخي، قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية رقم 24، سلسلة ندوات ومناظرات، (وجدة)، ط 1، 1988، ص 34.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت، لبنان، د ط، 1988 المجلّد الثالث، ص 462.

[3] – إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار الفكر، بيروت، (د ت)، مادة (صلح)، ص 135.

[4] – سورة الحجرات، الآية: (10).

[5] – سورة الأعراف، الآية: (170).

[6] – سورة البقرة، الآية (224).

[7] – معجم الوسيط، دار الأمواج، بيروت، ج 1 و2، 1990، ص 520.

[8] – الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة القرآن، ط 1، 2003، القاهرة، ص 34.

[9] – ينظر: إيمان السعيد جلال، المصطلح عند رفاعة الطهطاوي بين الترجمة والتعريب مكتبة الآداب، ط 1، 2003 القاهرة، ص 34.

[10] – الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط 7 1418 هـ– 1998م، ج 1 ص 139.

[11] – يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجح، مدخل نظري إلى المصطلحات، دار مؤسسة السلان، دمشق، سوريا، ط 1، 2007، ص 21.

[12] – أحمد أيوب حسن، مدخل إلى علم المصطلح، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع 60– 61، 1989، ص 84.

[13] – عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 983، ص 22.

[14] – علي القاسمي، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مجلة اللسان العربي، مجلة 18، ج 1 1980، الرباط، ص 09.

[15] – عبد الجليل مرتاض، اللغة والتواصل، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 108.

[16]–سمير شريف الشيتيه، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديثة، ط 2 2008، الأردن، ص 341.

[17] – أحمد حساني، مباحث في اللسانيات.

[18] – عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات عربي– فرنسي، فرنسي– عربي، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص 28.

[19] – يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم، مدخل نظري إلى المصطلحيات، دار رسلان، دمشق، 2009، ص 151.

[20] – أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، اتحاد العرب، دمشق، 2002 ص 10.

[21] – علي جمعة محمد، المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1، 1996، القاهرة، ص 18– 19.

[22] – أحمد مطلوب، بحوث لغوية، دار الفكر، ط 1، 1987، عمان، ص 232.

[23] – ينظر: د/ مصطفى صالح حيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط 1، 2003 ج 1، ص 17.

[24] – منذر عياشي، اللسانيات والدلالة، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط 1996،1، ص 36.

[25] – ينظر على القاسمي، مقدمة في المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2008 بيروت، لبنان، ص10.

[26] – ينظر: محمد رشاد الحمزاوي، العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس 1982، ص 85.

[27] – ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي وآليات صياغته، مجلة العلامات، مج 8 ج 2، النادي الأدبي بجدّة السعودية، ص 55.

[28] – ينظر: محمد أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، م 8 ج 4، ص 08.

[29]–مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح العربي، الكتاب الثالث، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2003 ص 134.

[30] – محمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار الفكر العربي، د ط، القاهرة العدد 1، ج 1، 1997، ص 140.

[31] – مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الثاني، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1 2003، ص 59.

[32] – ينظر: محمود أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، المرجع السابق، ص 07.

[33] – محمود السعران، علم اللغة، (مقدمة للقارئ العربي) المرجع السابق، ص 139.

[34] – ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي (الكتاب الأول) مرجع سابق، ص 171.

[35] – ينظر: محمد أحمد قدور، "اللسانيات والمصطلح، المرجع السابق، ص 12، وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا اللغة، المرجع السابق، ص 189– 190.

[36] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، الكويت، 1973، ص 253.